

وجهة نظر



وحتى ما قاله المتهمون في قاعة المحكمة من «أن السجانين يقومون بأمر منها تصوير المتهم عندما يذهب لقضاء حاجة في دورة المياه».

لا أستغرب أن تقوم وزارة الداخلية بالرد على هذا المقال بنفي ما جاء فيه من سوء معاملة وتعذيب جملة وتفصيلاً، وتكرار مقولة الأجهزة الرسمية ضمن ردوهم المملعة دائماً أنه كان حري بكتابة المقال تحريّ الدقة والأمانة في النقل قبل «الافتراء» على جهة رسمية من وزارة الأمن بشأن عدم التزامها بقرار المحكمة ونقل المتهمين من توقيف «العدلية» إلى توقيف آخر، وخصوصاً أن هذا التوقيف مُعد فقط لفترات التحقيق مع المتهمين الذي ينتهي مع رفع القضية إلى القضاء.

من العيب جداً أن تكون في دولة ديمقراطية وحضارية متمدنة لا تستجيب فيها جهة رسمية ذات سيادة لأمر السلطة القضائية، إذ إن هذه الحادثة تُعد من الأمور المستغربة والتي تمكس مدى تداخل السلطات وعدم تنفيذ قرارات القضاء.

عدم تنفيذ أمر القضاء أمر معيب في حق السلطة القضائية التي صممت عن لوم وزارة الداخلية وإجبارها على تنفيذ قرارها، كما أنه كسر لهيبة القضاء.

هاني الفردان
hani.alfardan@alwasatnews.com



روافد

مالك عبدالله

Malik.Abdulla@alwasatnews.com

أنت في البحرين

□ من المتعارف عليه أن لكل دولة ما يميزها عن غيرها من الدول الأخرى، سواء من ناحية العادات والتقاليد أو الأماكن السياحية أو التراثية أو حتى السمات التي يميز بها الشعب، والبحرين تتميز عن غيرها بأمر كثيرة، ولكي تعلم أنك في البحرين لا بد أن تتعرف على هذه الأمور، فلو رأيت شعباً مسلماً طليماً يحب الخير للجميع فاعلم أن ذلك الشعب هو شعب البحرين، ولو رأيت أن هذا الشعب لديه أزمة إسكانية بينما توزع الأراضي على المتفذين، ولو رأيت أن البحريني عاطل بينما يزداد عدد العمال والموظفين الأجانب بشكل لا علاقة له بالنسبة أو التناسب فاعلم أنك في البحرين.

عندما ترى بيوتاً جميلة وفلاًفاخرة يسكنها متنفذون أو أجناب تحيط ببيوت لا تصلح للسكن يغطنها مواطنون، فاعلم أنك بدون أي شك في البحرين.

ولو التفت يوماً إلى مجموعة لا يتعدى عددها الخمسة أو العشرة أشخاص بينهم أطفال ونساء يطلق عليهم عشرات طلائع الميطاط والغاز المسيل للدموع لأنهم تجمعوا من دون ترخيص، ولو تحولت مسيرة الـ 40 ألفاً إلى 4 آلاف في بيانات الجهات الرسمية فاعلم أنك لن تكون إلا في البحرين.

لو رأيت آثاراً تُفتخر بها جميع شعوب العالم تُدمّر، وبيئة للمخزون الغناشي لا يُكترث لأمرها، إذ تُدفن وتصب فيها مياه الصرف الصحي وتُملك أراضيها إلى متنفذين، وتتحول السواحل والأراضي بين ليلة وضحاها من أملاك عامة إلى أملاك خاصة بينما لا يحصل المواطن على أرض يبني له منزلًا عليها، فلا ريب أنك في البحرين.

عندما ينأم الشعب ومجموع السكان يُعد بنحو 700 ألف نسمة، ويستيقظ صباحاً وقد فاق التعداد المليون، وتحول الزيادة السكانية من 2.5 في المئة سنوياً إلى 11 في المئة تقريباً، وتعلن الحكومة أن عدد من منحوا الجنسية 7 آلاف ونيّف فقط، فعليك أن تعرف أنك في مملكة البحرين.

عندما يكون قسم الطوارئ في المجمع الطبي المركزي الوحيد في البلد كما الشارع من الازدحام والضغط الكبير عليه، ويخرج مستولو وزارة الصحة ليقولوا إن الوضع طيب وإن الموازنة المخصصة للوزارة جيدة على رغم أنها لا تكفي لتلبية سوى 30 في المئة من المشروعات الصحية، فلا تبحث لأنك في البحرين.

يبداً أن بلد المليون نخلة تحولت إلى بلد العجائب، وكل ذلك بين ليلة وضحاها، فليس عليك أن تسأل كيف تحول عدداً من 700 إلى أكثر من مليون، لأن الأمر طبيعي في مملكة العجائب.

وزارة الداخلية وقرار القضاء

□ ظل الدورات الكثيرة التي نفذتها وزارة الداخلية لمنتسبها بشأن أهمية حقوق الإنسان، وإدانة نحو 2.3 منتسباً لها بجرائم تمس حقوق المتهمين - كما قالت الوزارة، وفي ظل توجه الدولة نحو تحسين صورتها أمام الرأي العام الدولي وتأكيد احترامها لكل الاتفاقات والمعاهدات الدولية الكفيلة بحق كرامة بني البشر، ما زالت الوزارة تمارس دوراً أقل ما يوصف بأنه غريب في تصرفاتها مع متهمي حرق الجيب في كركزان.

شهر كامل مضى على قرار رئيس المحكمة الكبرى الجنائية برئاسة القاضي الشيخ محمد بن علي آل خليفة الذي أمر في جلسة 10 نوفمبر / تشرين الثاني الماضي وزارة الداخلية بنقل متهمي كركزان من سجون إدارة التحقيقات الجنائية (العدلية) إلى توقيف آخر، دون أية خطوة فعلية يمكن أن تحسب للوزارة المعنية بتنفيذ القانون واحترام السلطة القضائية.

ما الذي جعل هيئة الدفاع عن المتهمين تنسحب مؤخراً عن الترافع في القضية، ليس سوء المعاملة التي يتعرض لها المتهمون والذين هم أبرياء حتى تثبت إدانتهم من قبل القضاء، هيئة الدفاع نقلت إلى المحكمة شكوى المتهمين من سوء المعاملة التي يتعرض لها المتهمون في التوقيف.

نعم، يمكننا أن نقول بعد تعمد وزارة الداخلية في عدم تنفيذ قرار المحكمة بنقل المتهمين إلى سجن آخر إن إدعاءات المتهمين وأهاليهم وهيئة الدفاع عنهم تبدو صحيحة بشأن سوء المعاملة والتعذيب،



hamad.algayeb@alwasatnews.com

لا بدليل عن الحوار والدعوة إلى التسامح والتعايش

لو سألتنا الأديان السماوية ما هو الهدف أو الغاية من خلق الله للإنسان؟ لكانت الإجابة تتحدد حول مفهوم وصول الإنسان إلى مرحلة التكامل الإنساني وهذا التكامل يعني في النتيجة أن يكون الإنسان قريباً من الله والقرب منه سبحانه هو غاية الغايات «وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون» (الذاريات: 56)، فالعبادة بمفهومها العام والشامل وسيلة ووصلة لتحقيق القرب منه عزوجل. وبالتالي فإن كل الأديان السماوية تهدف إلى شيء واحد وهو بناء الإنسان وصياغة الشخصية الإنسانية على أساس من قيم ومبادئ السماء بحيث ينعم الإنسان بالسعادة الحقيقية والحياة المثلى ويتحقق له الأملنمان الروحي والاستقرار النفسي والأمن الاجتماعي.

ومن الطبيعي أن التقارب لا يراود منه توحيد الأديان في شرعة واحدة أو إلغاء الفوارق بين المذاهب المختلفة فهذا أمر غير ممكن أصلاً ولا أعقد أن أحداً يمكنه فعل ذلك، كما أن المقصود ليس هو البحث عن مسألة الصواب أو الخطأ لهذا المعتقد أو ذلك كما يتصوره البعض والذي يحاول يهبط أو يغير قصد أو يثير الشكوك أمام الدعوة للحوار بين الأديان والمذاهب بالاستناد إلى مقولات حديّة وشعارات مجردة وهو ما يكشف عن ضعف وضبابية في الرؤية وضخالة في التفكير وقصور في ادراك الحال وخصوصاً إذا ما بُني هذا التصور على نظرية المؤامرة التي تختزل طريقة التفكير والتعاطي عند هؤلاء مع مجمل القضايا والمواقف.

هناك جملة وافرة من المشتركات ومساحات كبيرة وفضاءات واسعة في دائرة منظومة القيم والمبادئ الدينية والإنسانية وفي مجمل المجالات الحياتية والاجتماعية التي تتطلب تضامناً للجهود وتكاتفاً من القوى المختلفة على العمل المشترك الذي يمكن لأتباع الأديان وأصحاب المذاهب في أوطانهم وبلدانهم أن يشتغلوا من خلاله للوصول إلى معالجة الكثير من المشكلات المعاصرة والحد من الأزمات الحاضرة. إن الجميع في مركب واحد وسفينة واحدة، يستوجب عليهم أن يعملوا من أجل رفعة أوطانهم وأمن بلدانهم وتنمية مقدراتهم والاستفادة من طاقاتهم وإمكاناتهم.

وهذا يتطلب أن يتطور العمل من مجرد لقاءات وفعاليات فكرية إلى أكثر من ذلك إلى العمل المشترك في المجال الإنساني والاجتماعي وفي مختلف المجالات من نشاطات وفعاليات يمكن أن تساهم في الارتقاء بمجالات البناء والأعمار.

الغاية من الحوار بين الأديان

لا بد أن تغفل عن النقطة المهمة جداً وهي أن الغرض من الحوار بين الأديان هو الوصول إلى القواسم المشتركة التي تجمع بين الأديان، وكما أشرت فهي تشكل مساحات كبيرة جداً، ويجب علينا في المقام الأول أن نبحث عن المنهج في أمثال هذه الحوارات: لأن ثمة مناهج كثيرة مطروحة عند مفكري الشرق والغرب، ولا يخفى أن المنهج التراثي أو التاريخي لا يجدي في أمثال هذه الحوارات؛ لأننا سوف نواجه بالطبع قضايا وقناعات مسبقة في كل الأديان وكل دين يتمسك بتلك القضايا والقناعات، كما لا يمكن الاعتماد على المنهج الأخلاقي - وهو ما اسماء بعض المهتمين بشأن الحوار والتقريب بين الأديان (عالمية الأخلاق) - وذلك بسبب الخلاف أو التحفظ على هذا المنهج، إذ إن البعض يعتقد بنسبية القضايا الأخلاقية والقانونية، بينما يذهب البعض الآخر إلى ذاتية وواقعية القضايا الأخلاقية والقانونية، والمنهج الذي يفيدنا في أمثال هذه الحوارات هو (المنهج العقلي) فإنه باستطاعتنا أن نصل إلى نتائج



« الشيخ ناصر العصور

عالم دين بحريني

□ مسألة التعايش والتقارب والانفتاح على الآخر والتواصل معه من أجل تحقيق العيش المشترك والسلام الأهلي أصبحت من الضرورات التي لا يمكن تجاهلها أو إغفالها بحال من الأحوال، وخصوصاً في ظل الأجواء المشحونة والتوترات المتسارعة التي يشهدها عالمنا اليوم من صراعات دينية وطائفية وعرقية وخصوصاً أن الدين قد تحول من كونه عامل توحيد وتقارب ومحبة وانسجام وألفة إلى سبب للقطيعة والصراع والاحتراب والانقسام، وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى سوء استخدام الإنسان واستغلاله لعامل الدين وتوظيفه للوصول إلى أهداف وغايات سياسية وتطلعات مصلحية، فإن أخطر الأسلحة فتكاً وتدميراً هو استخدام الأديان وتسخيرها في إدارة الحروب والصراعات وإضرام نار الأحقاد والعداوات.

إن الواقع يفرض علينا أن لا

بدليل عن الحوار والدعوة

إلى التسامح والتعايش، وأن

من الثابت تاريخياً أن ضعف

التسامح الديني في حياة الأمم

والمجتمعات البشرية أدى إلى

مشكلات كثيرة وصراعات

مريرة لم يخرجوا منها إلا

بخسائر فادحة وأضرار لا

تحصى

ما قصة «المرون» هذه الأيام؟

إذ أنا متسبب كما تعتقدون يمكن تذهبي لإدارة المرور وتخبرهم بذلك، بالطبع لن أذهب وسأدفع رسوم المخالفة وقد أخذ الموقف درساً وقد لا: لأن في النهاية الموقف لم يعالج بصورة سليمة فالتوعية مفقودة رغم إيماني الصادق بخطورة استخدام الهاتف أثناء القيادة.

ما أريد أن أقوله لإدارة المرور ولرجال المرور: جيداً أن تقوموا بدوركم الرقابي وتخالفون المستحق لذلك، ولكن عليكم أن تقيسوا النتائج بصورة دقيقة هل في ظل الالتزام بهذا الدور سيكون له أثر إيجابي على الواقع؟ هذا أمر، الأمر الآخر هل الدور الرقابي بإدارة المرور أهم من الدور التوعوي والتوجيهي للسائقين والمشاة؟ أم لا؟ نريد جواباً متكاملاً!

وإذا كان الجواب بأن الدور الرقابي أهم، لماذا تنشط الدوريات في أوقات وتحتفي في أوقات وتتواجد في مكان وتختفي في أماكن أخرى، لماذا لا يكون على مدار السنة؟ ولماذا لا تأخذ الدوريات من مناطق البحرين كافة مكاناً لها؟

وهل الحوادث فقط سببها استخدام الهاتف الجوال رغم أننا لا نقلل من تأثيره بل قد يكون سبباً رئيسياً وعلى إدارة المرور أيضاً أن تقوم بالدراسات التي تؤكد ذلك أو نفيه وأن تزودنا بالنتائج حتى نستفيد منها لا تجعلها أحد أسرارها، فالحوادث المميتة كما نعلم وتعلمون لها أسباب كثيرة لعل أبرزها وأهمها السبابة بلا وعي، وهؤلاء لا يوجد ما يردعهم أو يخفي الناس شرهم، بل إن العقوبات تخفف عليهم كونهم خارج وعيهم.

للمخالفات وللحوادث، وبالنسبة إلى موقف المواطن من المخالفة يمكن يدفع رسوماها «سنة دائنين» أو أكثر منها، ولكن لا يأخذ درساً لأنه لم يدرس أصلاً ولم يوجه، يدفع لكونه معتاداً على الدفع فإن لم يدفعها للمرور فربما يدفعها لغيرها.

قبل أيام تعرضت شخصياً لموقف مماثل، فقد كنت أتحدث في الهاتف الجوال أثناء قيادة السيارة، لثانية فقط فقد كانت المكالمة جداً مهمة وتحتاج إلى جواب قصير جداً «نعم»، فما كان مني إلا الرد على المكالمة، في تلك الأثناء لحظت سيارة دورية المرور تمشي خلفي مباشرة، أحسست بأنها سلاحقني، وبالفعل عندما توقفت لأخذ ابني من المدرسة كان المرور قد طلب مني رخصة القيادة، وخالفني على استخدام الهاتف أثناء القيادة دون نقاش وبدون نصيحة، وعندما ناقشته في أصل المخالفة وإبني لم أتحدث في الهاتف لفترة بل كانت عبارة عن ثانية والدليل كونكم ورثي مباشرة، رد: ولكن كنت قد استخدمتي الهاتف أثناء القيادة وهذا ممنوع.

وعندما جادته خلفني أيضاً على استخدام حزام السلامة لكوني لم أكن ألبسه مثلي مثل غيري مثل أكثر من 90 في المئة من السائقين إذ لم تكن النسبة أكبر، وهنا قلت له إن جميع السائقين المرارين علينا وأنا وأنت نشاهدكم بأنهم مخالفون كونهم لا يلبسون حزام السلامة، بمن فيهم رجال المرور أنفسهم ولكنك بين قوسين «متسبب» وعلى رسوم المخالفة أنا ما عندي ما يكفي ولكن أصل الغفلة أن أنت كل ما يهكم أن تنتهي دورك من خلال تسجيل المخالفة وتسليمها إياي، فرد:

أصبحنا نعرف بأن الحملات المرورية اليوم تتم، لا بهدف التقليل من الحوادث أو الحد منها ولكنها صارت سمة سلبية الهدف منها جمع رسوم المخالفات وكان هناك تعليمات مشددة لجمع أكبر مبالغ ممكنة في أقل فترة زمنية ممكنة، الناس الفقاري ما عندها تآكل عندها تدفع المخالفات المرورية، من دون إحساس فالمرور يتواجد في الأماكن المهمة والحساسة والتي من المتوقع أن تكون هناك مخالفات لكون مواقف السيارات غير متوافرة بصورة مناسبة، فبدلاً من حرص إدارة المرور على التواجد إيجابياً بغرض توعية السائقين وإرشادهم إلى مواقف السيارات وحفهم على عدم الوقوف في الأماكن غير المناسبة، تجدهم يقفون متربصين للسائقين، ما أن يقف السائق بسيارته في موقف السيارات ويتحرك لتجد دورية المرور تتجه لوضع ورقة المخالفة على السيارة ولا يهمها إن كانت قد ثبتت ورقة المخالفة على السيارة أو أنها سقطت منها، فقط ما يهمها الإلراجوع إلى المكتب ودفتر المخالفات قد استنفد والسائق لا بد له أن يدفع رسوم المخالفة عاجلاً أم آجلاً وأه يخلي أجهزة الحاسوب التي تسجل كل شيء وتكون رقيباً عتيداً.

ما يؤسف له حقاً أن الدور التوجيهي لإدارة المرور غائب ولا وجود له ولكن الدور الرقابي موجود بصورة غير منتظمة وغير معهودة وبالتالي يحقق الكثير من الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها والتي يتضح بأنها من ضمن أولوياتها، ويظل السؤال بيان الدور التوعوي بالنسبة للمواطنين غير موجود وقد يكون أحد أبرز الأسباب



« سكيانة العسكري

كاتبة بحرينية